IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2024) 14 (1): 200-209

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Amin Akam Muhammad Hamad & BOOTEE Diyar Shakir Ismael. The role of the oil sector in the economic growth of Iraq 2003-2023. ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2024) 14 (1):200-209.**

The role of the oil sector in the economic growth of Iraq 2003-2023

Akam Muhammad Hamad Amin[1], Diyar Shakir Ismael BOOTEE [2]

[1] *Ministry of Higher Education and Scientific Research-Erbil, Iraq*
[2] *Salahaddin University- Erbil \college of Administration and Economics, Erbil, Iraq*

akam.mhe@gmail.com [1]
diyarbootee@gmail.com [2]

Abstract: The role of the oil sector in the economic growth of Iraq is crucial, especially after the fall of the previous regime in 2003. However, this sector did not have a significant positive impact on the economic and political situation. The economic conditions did not change for the better, despite the substantial oil exports and the lifting of the international sanctions on Iraq. The economic situation continued to deteriorate significantly after 2003. This prompted us to choose this topic for scientific research, as the problem persists, especially in the midst of the current political and economic instability, along with the weakness of state institutions struggling with inefficiency in managing the country's economy. The writing of the constitution in 2005 did not contribute significantly to solving the administrative and economic problems of the country. Therefore, this research paper explores the hypothesis of the possibility of developing an economic plan to help Iraqi economic growth, with the aim of positively impacting the living conditions of all Iraqis. The goal of this research is to explain and analyze the role of the oil sector in economic growth, highlighting the current reality, investigating the potential future of the oil sector, and exploring the possibility of an alternative that could replace oil. Finally, one of the most important conclusions reached by this research paper is that the impact of the oil sector on the growth of the Iraqi economy in light of corruption depends on investment in the oil sector under good governance, therefore, the role of the Iraqi government in the oil sector for the growth of its economy will be difficult, because this requires strong and stable government administration. Also, the one of the important recommendations of this research paper is to implement development policies in the oil sector, and for the state to develop plans, through its institutions, to preserve the state's sovereignty from corruption through its laws and policies.

Keywords: development, investment, oil sector, economic growth, economic progress.

دور القطاع النفطي في نمو الاقتصاد العراقي ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣

الباحث ئاكام محمد حمدامين [١]، م. د.ديارشاكراسماعيل بوتى [٢]

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2024) 14 (1): 200-209

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اربيل، العراق
[2] جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق

المستخلص: إن دور القطاع النفطي في نمو الأقتصاد العراقي مهم جدا، وخاصة بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣. ولكن إن هذا القطاع لم يكن لديه تأثير إيجابي كبير على الوضع الأقتصادي والسياسي، فلم تتغير الأوضاع الأقتصادية نحو الأفضل، رغم الصادرات النفطية الكبيرة ورفع الحصار الدولي عن العراق. واستمر الوضع الأقتصادي في تدهور وتراجع واضح بعد ٢٠٠٣، وهذا ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه من الجانب العلمي، إذ مازالت المشكلة كما هي لحد الآن، وخاصة في ظل عدم استقرار الأوضاع السياسية والأقتصادية الراهنة، هذا فضلاً عن ضعف مؤسسات الدولة التي تعاني من عدم الفعالية في إدارة اقتصاد البلد. كما أن كتابة الدستور عام ٢٠٠٥ لم تساعد كثيرا في حل المشاكل الإدارية والأقتصادية للبلد. لذلك ستبحث هذه الورقة البحثية في فرضية إمكانية وضع خطة اقتصادية تساعد على النمو الأقتصاد العراقي، بحيث ينعكس ذلك إيجاباً على تحسين الأوضاع المعيشية لكل العراقيين، فكان الهدف من هذا البحث هو شرح وتحليل دور القطاع النفطي في النمو الأقتصادية، وبيان ما هو موجود على أرض الواقع، والبحث عما سيكون عليه القطاع النفطي مستقبلاً، وكذلك البحث في إمكانية ما إذا كانت هناك بديل يمكن أن يحل محل النفط ، ومن أهم الإستنتاجات التي توصلت هذه الورقة البحثية هو أن إن أثر القطاع النفطي على نمو الاقتصاد العراقي في ظل الفساد يعتمد على الأستثمار في القطاع النفطي تحت حكم رشيد، لذلك إن دور الحكومة العراقية في القطاع النفطي لنمو اقتصاده سيكون صعباً لإن ذلك يتطلب إدارة حكومية قوية ومستقرة، ومن التوصيات المهمة التي يوصي بها هذه الورقة البحثية هوتطبيق سياسات تنموية في القطاع النفطي، وان تضع الدولة خططاً من خلال مؤسساتها للحفاظ على سيادة الدولة من الفساد من خلال قوانينها وسياساتها.

الكلمات المفتاحية: النمو الأقتصادي ، الإستثمار، القطاع النفطي، التنمية ، التقدم الأقتصادي.

Corresponding Author: E-mail: akam.mhe@gmail.com

المقدمة:

يمثل القطاع النفطي دوراً مهم جداً في اقتصاد عدد من الدول العربية وخاصة العراق، لكون العراق دولة نفطية تشكل إيراداته النفطية المرتكز الأهم لاقتصاده، وذلك بوصف النفط ثروة مهمة تسهم في تحقيق النمو الأقتصادي للدولة التي تمتلكها (مصدر ألكتروني، د. رجاء خضير، ٢٠٢٣). تاريخيا كان للنفط في العراق ثقل كبير وأهمية بالغة في بناء اقتصاده، وأخذت أهمية الإستثمار النفطي بالازدياد في سنة ١٩٣٤ حين بدأ إنتاج النفط في العراق، وبدأ نمو إنتاج النفط العراقي ودوره في ميزانية الدولة عن طريق عوائد النفط، وقد كانت الأيدي العامله التي تشتغل فيها محدودة حتى نشوب أزمة النفط الإيراني في سنة ١٩٥٢، حيث حل الاستثمار النفطي محل التجارة الخارجية فأصبح النفط العامل المحرك للاقتصاد العراقي بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة منذ عام ١٩٥٢، وعلى هذا فقد كان الأقتصاد العراقي خاضعاً للإستثمار والإنتاج النفطي (محمد سلمان حسن، ١٩٥٨، ص٦). ومع نشوء الحرب مع دول الجيران، ومن ثم وضع الحصار الأقتصادي على العراق، بدأ إنتاج النفط بالتوقف، ومن ثم أدى هذا الحصار الأقتصادي ومن ثم دخول الأمريكان إلى العراق وسقوط النظام في ٢٠٠٣.

أصبحت الأوضاع بعد هذا التأريخ مزرية للغاية، إذ آلت إلى الأسوأ بالمقارنة مع ما قبل السقوط، حيث الصراع الطائفي أدى إلى زعزعة الوضع الأقتصادي، وكانت إدارة العائدات النفطية ضعيفة جداً، ومن دون إستثمارات فعالة، ولم تكن هنالك تنمية اقتصادية، وذلك لوجود فساد مالي وإداري وسياسي كبير في أركان الدولة، فلم يستطع القطاع النفطي أن يكون مؤثراً في تنمية اقتصاد العراق، مما أثار ذلك لدينا الحافز على وجوب البحث في هذا الموضوع، من أجل فهم المشكلة، وإمكانية إيجاد الحلول التي تتعلق بكيفية تأثير القطاع النفطي في النمو الأقتصادي بعد السقوط عام ٢٠٠٣، حيث لم يكن للقطاع النفطي التأثير الكبير في نمو الأقتصاد العراقي، وذلك بسبب عدم استقرار الوضع السياسي والأقتصادي للبلد. وهنا يفرض السؤال المهم نفسه ملحاً عن دور القطاع النفطي في نمو الأقتصاد العراقي بعد السقوط، وإلى الآن، لذا سوف نسلط الضوء في هذه الورقة البحثية على هذه الإشكالية وتحليلها في ظل سوء الأوضاع الأقتصادية والسياسية والإدارية في العراق.

كما إن الإشكالية التي تقف عندها هذه الورقة البحثية هي إشكالية اقتصادية، فضلاً عن كونها سياسية أيضاً، حيث لم تعزز عملية التغير والتحول الديمقراطي في العراق بإجراءات رقابية قانونية صارمة للعمل الإداري، بل على العكس من ذلك فيلاحظ وجود نوع من التسيب والإهمال في العمل الإداري والسياسي، وتعطيل الأطر القانونية للسلوك الإداري في مرافق الدولة كافة، ولهذا السبب وجدنا اختفاء قواعد وضوابط المسؤولية في العمل الإداري، الأمر الذي أدى إلى ظهور الفساد وإنتشاره في جميع مرافق الدولة، وقد بلغ الفساد حداً من التفاقم دفع بالمسؤولين على مختلف المستويات إلى استغلال الوظائف واحتلال المراكز الإدارية كوسيلة لشراء الذمم وجمع الأنصار، وقد زاد الأمر تفاقماً حين شملت هذه الظاهرة جسد الحكومة كله، فالمناصب السياسية أخذت تباع وتشترى في السوق السوداء، وقد أدى هذا التلاعب بالمال العام، وأمتد الأمر حتى وصل به إلى الدخول في عمليات تشكيل الحكومات وتوزيع المناصب السياسية، مما جعل الحكومات العراقية الجديدة تترهل بسبب التوسع الهائل في عدد الوزارات لإرضاء الأطراف السياسية المعنية (نجيبة إبراهيم أحمد، ٢٠١١، ص ١٠٤).

وساعدت هذه الحالة في العراق على انتشار ظاهرة الفساد بشكل ملحوظ، مما أدى إلى ضعف القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً الضعف في القطاع النفطي والاستثمار فيه. ودفع هذا الوضع بالعراقيين إلى أن يعيشوا في دوامة من الهموم دفعت بالكثير منهم إلى الهجرة من العراق بدون التفكير بالعودة، لفقدهم الأمل في إحداث الإصلاحات في الأوضاع الأمنية والاقتصادية (د. ماجد محمد

خورشيد الداودي، ٢٠١٢، ص ١،٢). لذلك عند البحث حول دور القطاع النفطي في نمو الاقتصاد العراقي لا يمكن الإشارة إلى الوضع الاقتصادي دون الإشارة إلى الأوضاع السياسية والإدارية للعراق أولاً، والتي كان لها التأثير في إضعاف دور القطاع النفطي في نمو الاقتصاد العراقي منذ ٢٠٠٣. واليوم نسأل عن كيفية تطور اقتصاد هذا البلد المنهمك بالحروب والمآسي الطائفية من خلال إعادة الاستثمارات النفطية، ليصبح هذا السؤال مشكلة البحث التي نحن بصدد توضيحها ومعالجتها، وهذا هو الإطار العلمي لهذه الورقة البحثية:

أولاً: أهمية البحث

تركز الدراسة على القطاع النفطي ودوره في نمو الاقتصاد العراقي، لأن العراق كما هو معروف يعدّ من الدول النفطية، فتكمن أهميتها في بيان واقع الاقتصاد العراقي وتحليله، ومن ثم تحليل وبيان أهمية استثمار الموارد النفطية بشكل نزيه، بما يخدم عملية التنمية.

ثانياً: مشكلة البحث

كيف يؤثر القطاع النفطي على نمو الاقتصاد العراقي عندما تكون مؤسسات الدولة غير فعالة تجاه الفساد.

ثالثاً: هدف البحث

الهدف من البحث هو توضيح وتحليل دور القطاع النفطي في النمو الاقتصادي، وبيان ما هو موجود في الأمر الواقع وكيف ينمو الاقتصاد العراقي من خلال القطاع النفطي. وهل سيكون للعراق بديل للنفط في المستقبل، لذا سوف نبين هذا الجانب من الاقتصاد العراقي.

رابعاً: فرضية البحث

إذا تم وضع خطة اقتصادية، سياسية، وتنموية سوف ينمو الاقتصاد العراقي بشكل منتظم ومؤثر.

خامساً: منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي الاستقرائي، وذلك لوصف المشاكل ومن ثم تحليلها ووضع المعالجات لهذه المشكلة في المجتمع العراقي.

سادساً: الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي هي ذات علاقة مع هذه الدراسة هي دراسة قاسم إبراهيم سليمان، والتي تبحث في دور القطاع النفطي في النمو الاقتصادي في العراق من ١٩٧٢ـ١٩٨٣ وقد كانت مشكلة الدراسة فيها هي كيفية استخدام الثروة الناضبة عن طريق تحويلها إلى أصول ثابتة في طريق تحقيق عملية التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي والتي تمتد آثارها لتشمل الأجيال المقبلة (قاسم إبراهيم سليمان، ١٩٨٦)، وقد حاول الباحث تحليل هذه المشكلة وعظم عوائد النفط العراقي في تقدم الاقتصاد ومن ثم استخدام العوائد النفطية في تنويع الاقتصاد الوطني وتطويره، لكن المشكلة في هذه الدراسة هي أنها لم تركز بشكل مباشر في توزيع هذه العوائد بشكل منصف وعادل، لأن معظم عائدات النفط العراقي كان يستخدم في التصنيع العسكري آنذاك، ومع ذلك فكان الوضع الاقتصادي آنذاك أحسن من سنوات التسعينيات وحتى سنة ٢٠٠٣. لكن بعد السقوط كان العراق في حالة انفلات سياسي، مما أدى إلى ألا تكون هناك أي تنمية اقتصادية.

ومن الدراسات السابقة الأخرى هي دراسة كيلان أحمد جميل التي بحثت في تحليل أثر العوائد النفطية في النمو الاقتصادي من خلال بعض تغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للفترة ما بين عام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩، وهي دراسة قيمة وساعدتنا فكرتها في بعض جوانب دراسة هذه الورقة البحثة، وقد حاول الباحث فيها إيجاد حلول لمشكلة الدراسة (كيلان أحمد جميل، ٢٠٢٢) ولكن من حيث مضمون الدراسة فلم يكن واسعاً بما فيه الكفاية.

وهناك دراسة أخرى بحثت في أثر الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي للعراق خلال فترة ما بين عام ١٩٧٠ـ٢٠٠٩ وانعكاساته على اقتصاد إقليم كوردستان (عطوف عبد المهيمن سليمان، ٢٠١٢). وهي دراسة قيمة، ولكن لم تكن بالشكل المطلوب على مستوى البيانات، حيث كان البحث على شكل دراسات سابقة أو قديمة من المدة ١٩٧٠ إلى يومنا هذا، وبعد ذلك ركز الباحث في بحثه على إقليم كوردستان العراق، فضلاً عن أن البحث لم يكن متعمقاً على مستوى صياغة المشكلة وإيجاد إشكالية الدراسة. كما كانت هناك دراسات أخرى، ولكن مشكلة هذه الدراسات هي أنها لم تطبق على أرض الواقع بشكل فعلي لتسهم في نمو الاقتصاد العراقي على المستوى الأكاديمي، لذا شكل هذا سبباً لعدم تقدم الاقتصاد العراقي بشكل ميداني كذلك. أما نحن فسنقوم بتحليل دور القطاع النفطي في نمو الاقتصاد العراقي فيما بين عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣. وسنركز في هذه الورقة البحثية على ثلاثة محاور لتوضيح مشكلة البحث، ثم الانتهاء ببعض النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
أهمية دور النفط والاستثمار النفطي في النمو الاقتصادي

عرف النفط في العراق من خلال ظهوره على سطح الأرض حيث أستخدمه العراقيون القدامى في البناء وطلاء الزوارق، فضلا عن انبثاقه إلى سطح الأرض واشتعاله كنار أزلية في كركوك، ويعد العراق واحداً من البلدان التي تطفو على بحيرة من النفط الخام وتبلغ احتياطاته المؤكدة أكثر من ٢٠٠ مليار برميل (مصدر سابق، د.رجاء خضير عبود).

يلعب النفط دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي وتنميته. كما تعدّ الزيادة في العائدات النفطية، ومن ثم الزيادة في رأس المال، والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم، وتقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى هي من الأسباب الرئيسية لنمو الاقتصاد (مصدر إلكتروني، جزيرة نت، ٢٠٠٨). كما تؤكد على ذلك كثير من الدراسات العلمية، ومن هذه الدراسات هي دراسة الدكتور كيلان أحمد جميل التي تقوم على فلسفة أن استغلال النفط بشكل عقلاني يؤدي إلى زيادة العوائد النفطية، ومن ثم إلى تنمية القطاعات الاقتصادية ورفع معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال، ومن ثم إلى انخفاض معدلات البطالة والفقر، ورفع مستوى معيشة الأفراد، ليؤدي ذلك كله إلى زيادة النمو الاقتصادي (مصدر سابق، كيلان أحمد جميل، ص ٤)، إذن من المؤكد أن القطاع النفطي سيؤثر على نمو الأقتصاد العراقي ولكن بشرط أن تكون هناك إدارة رشيدة تحكم العراق وتسيطر على الفساد، وتسعى إلى تطبيق هذه التحاليل العلمية.

كما يجب أن لا ننسى أن الاستثمار النفطي في بعض مراحل التاريخ العراقي كان له دور كبير في نمو الاقتصاد العراقي وتنمية البلد، فإن عملية رسم السياسة الاقتصادية السليمة لأي بلد، وخصوصاً للبلاد التي تريد شق طريقها نحو التحرر السياسي والاقتصادي والفكري تستلزم أولاً وضوحاً تاماً في الأهداف المراد تحقيقها، كبناء كيان اقتصادي رصين قبل كل شيء، وانتشال الشعب من الفقر المدقع بأسرع وقت ممكن، وإنقاذ البلد من السياسات الاقتصادية الخاطئة، فكل دولة لديها خصائص اقتصادية دقيقة على أرض الواقع، تتطلب هضماً عميقاً لطبيعة المرحلة التاريخية، كما تقتضي استقصاءً دقيقاً لجميع الحقائق والإحصائيات عن المرافق الاقتصادية الكامنة والواقع الاقتصادي الحالي، فمن المهم أن نرسم الخطوط العريضة لمراحل النمو الاقتصادي وتأمين الآليات الفعالة لذلك، وقد مر العراق تاريخياً بثلاثة مراحل اقتصادية: مرحلة التجارة الخارجية، مرحلة الإستثمار النفطي، ومرحلة التقدم الاقتصادي الذاتي (مصدر سابق، محمد سلمان حسن، ص ٥).

ولكن مع فرض الحصار الاقتصادي الدولي في عام ١٩٩١ على العراق وسقوطه في ٢٠٠٣ بدأ العراق بالتراجع اقتصادياً، لذا يمكن للعراق الاستفادة من تجارب المراحل الثلاثة السابقة من أجل التقدم باقتصاد البلد وتنميته، وخصوصاً الاستثمار لأنه يمثل الوسيلة الأهم في الوقت الحالي والأسرع طريقاً نحو النمو الاقتصادي. وهناك ثلاثة أنواع من الاستثمارات في الاقتصاد عموماً وهي (الاستثمار الخاص، الاستثمار الحكومي، الاستثمار الخارجي).

وتؤثر العوامل الاقتصادية والسياسية على كل نوع من هذه الاستثمارات، فالاستثمار الخارجي يتأثر بحالات الرخاء والكساد التي تسود في الاقتصاد فهو يزداد في حالات الرخاء وينخفض عندما تسود حالات الكساد، أما الاستثمار الحكومي والذي يشمل المستشفيات والصحة العامة والتعليم والطرق والجسور فهو يتأثر بسياسة الدولة، أما الاستثمار الخاص فيتأثر بعوامل عديدة هي: الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، والتوقعات، والنمو السكاني والتقدم التكنولوجي (كامل علاوي و أخرون، ٢٠١٣، ص ٢١٧)، لذلك إن تطبيق المشروعات الاستثمارية ومنها النفطية سيقود البلاد إلى نمو اقتصاده، حيث أن النمو الاقتصادي في كثير من الأحيان يأتي من الاستثمار ومن ثم الزيادة في القدرات الإنتاجية للبلد نتيجة لزيادة أو تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية، ومن أهم عوامل التنمية الاقتصادية هو التقدم التكنولوجي والصناعي وتوفير الحوافز وزيادة رأس المال المستثمر و تركيب السكان حيث يؤدي زيادة عدد الداخلين في قوة العمل (د. خالد أحمد فرحان، ٢٠١٣، ص١٦٥)، وهذا يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.

وتكمن وراء تحقيق نمو الناتج الكلي للاقتصاد أسباب كثيرة منها: -

١. نمو السكان الذي يؤدي إلى زيادة عرض العمل.
٢. تراكم رأس المال بواسطة الادخار والاستثمار.
٣. . كتشاف موارد إضافية.
٤. التقدم التكنولوجي.

إن المحرك المهم لتقدم الاقتصاد في العراق يعتمد على الاستثمار حيث يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية لنمو الاقتصاد، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الاستثمار (كريم عبيس حسان، ٢٠٠٢، ص ١٣٨) والعكس صحيح، ولكن بشرط أن تُهيأ للاستثمار بنية استثمارية جدية لجذب المستثمرين.

وبما أن العراق هو دولة نفطية، ومعلوم أن النفط يلعب دوراً مهماً في تقدم أي اقتصاد، فيأتي التركيز على دور استثمار القطاع النفطي بوصفه الركيزة الأساسية في تقدم الاقتصاد العراقي، والآلية المتاحة للنمو باقتصاده. لذا سوف نقوم في المحور الثاني لهذا البحث بالتطرق إلى تحليل دور إستثمار القطاع النفطي في تمويل التنمية، والذي يؤدي إلى نمو الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني
أثر إستثمار القطاع النفطي في تمويل التنمية

يقودنا البحث عن أثر إستثمار القطاع النفطي في عملية التنمية إلى أن نقول إن عملية تصفية الاستعمار الثقافي الحديث في العراق والبلدان العربية المنتجة للنفط ذات أهمية كبرى تعادل الكفاح ضد الشركات الأجنبية التي كانت تتحكم في إنتاج وتوزيع الثروات النفطية في الدول العربية ومنها العراق، حيث إن التوسع الأقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في الأقطار العربية منذ زمن بعيد جاء نتيجة مباشرة لتطور الرأسمالية الأمريكية، حيث أن تغلغل الأقتصادي للاحتكارات الأمريكية أحكمت قبضتها على الثروة الطبيعية الرئيسة للبلدان العربية النفطية، وقد حد ذلك من إمكانات التطور الأقتصادي في هذه البلدان (أ،ي، أوسيبوف، ١٩٨٢، ص ١١،٥٦). وظهر أثر هذا الأمر واضحاً في العراق منذ سنة ٢٠٠٣ وما بعدها. لذلك عندما نبحث عن دور القطاع النفطي في تمويل التنمية في العراق يجب الإشارة إلى أن الاستقلال الفكري والأقتصادي والسياسي مطلوب من أجل تحقيق التقدم الأقتصادي في القطاع النفطي، فبعد ذلك يمكن للشعوب أن تتحرر من القهر الأجنبي، وتصبح قادرة على أن تكفل تنميتها المستقلة، ومن هنا كان تأميم النفط في العراق عملية اقتصادية رائعة، لإنه جعل الثروة النفطية مشتركة ينعم بها كل أفراد المجتمع. سيكون الإستثمار في

القطاع النفطي عاملاً أساسياً في نمو الأقتصاد العراقي، ولكن بشرط أن يكون هذا القطاع بعيداً كل البعد عن الفساد وعمليات غسيل الأموال (مصدر ألكتروني، أندبندت عربية، ٢٠٢٣)، وذلك في ظل وجود حكم رشيد ومستقل وديمقراطي وصل إلى الحكم عبر انتخابات نزيهة، ليضمن توزيع الموارد النفطية بشكل منصف بين كل العراقيين وبين كل محافظات دولة العراق الفدرالية، وهذه الألية هي الضامنة لتأثير الإستثمار على القطاع النفطي بشكل إيجابي، وفي نمو الأقتصاد العراقي، وبهذا الشكل يمكننا أن نرى دور القطاع النفطي في نمو الأقتصاد العراقي فعالاً ومؤثراً.

يبنى التخطيط النفطي في العراق كما هو الحال في كل البلدان المنتجة للنفط على تأمين الصادرات النفطية، وتنويع أسواق البيع التي تتعامل معها، والعمل من أجل تحديد الأسعار المثالية، لمنع البلدان الرأسمالية من استغلال حقول النفط الموجودة لديها في تخفيض أسعار النفط بحيث يمكنها من شرائه بأقل الأثمان، لذا يتطلب الوضع الحالي وجود استراتيجية واضحة للتنمية على المدى الطويل وأن يرفع العراق من نسبة إستثماراته النفطية بمقدار يحقق أعلى نسبة في النمو، التي يحتاج إليها العراق في هذه المرحلة، ولكن نعود ونكرر أن التنمية لا تأتي بثمارها دون محاربة الدولة للفساد بجميع أنواعه، وكذلك من دون إهمال الاتجاهات الإيجابية التي بدأت تبرز مؤخراً في البحوث والندوات المنعقدة حول النمو الأقتصادي والنفط، كما يمكننا القول إن الأدبيات الأقتصادية النفطية وإن تميزت بالغزارة في معالجتها لمواضيع قانونية وفنية كالامتياز وغيره من أنظمة الاستغلال، وتركيب الأسعار والإيرادات فإنها قد أهملت ثلاثة أمور مهمة:-

١. التحديد الواضح لمعنى تأثير دور النفط في النمو الأقتصادي.
٢. دور فوائض عوائد النفط في التنمية.
٣. أثر الفساد في عوائد النفط بعد ٢٠٠٣ على النمو الأقتصادي.

لا شك أن أغلب البحوث التي أجريت حول الأسعار والعوائد والامتيازات أشارت بشكل أو بآخر إلى دور النفط في اقتصاديات البلدان العربية، ولكنها ظلت فيما يتعلق بالنمو الأقتصادي تتصف بطابع العموميات من دون تحديد واضح للمجالات التطبيقية لعملية دمج القطاع النفطي في اقتصاديات تلك البلدان، وهي مسألة ليست أساسية في تخطيط النمو الأقتصادي فيها فحسب، بل أنها تكتسب أهمية خاصة وملحة في ضوء التطورات الحالية في القطاع النفطي الوطني في العراق، والاتجاه العام للدول الأخرى في الإسهام برؤوس أموال الشركات العامة في أراضيها أما بالنسبة للفوائض فلا يبدو أنها أكتسبت الأهمية الحقيقية التي تستحقها، باستثناء ما يشار إليه أبان الأزمات، لذا كان التأكيد على أن هذا الموضوع له من المبررات الأقتصادية ما يضعه في رأس قائمة المواضيع التي تستوجب التركيز عليها في تنمية الدول العربية وخصوصاً العراق، كما يشتمل في الوقت نفسه على معوقات وتعقيدات لا يجب التقليل من أهميتها (الندوة العلمية العالمية، ١٩٧٩، ص٣-٢٣)

ويجب أن لا ننسى أن الفساد المستشري في عوائد النفط بعد ٢٠٠٣ كان له الأثر السلبي البالغ على النمو الأقتصادي في العراق، وظهر ذلك واضحاً في تدهور مستوى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والكهرباء وفرص العمل، وذلك على الرغم من الموارد المليارية التي أتاحتها الطفرات المتكررة في أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، بشكل خاص وحسب صحيفة الحرة التي قامت بإعداد تقرير حول كيفية تبخر عوائد النفط، فحسب هذه الصحيفة أن خبراء ومحللون ومسؤولون سابقون وحاليون قالوا لموقع الحرة، وفي صورة هي أشبه بالإجماع،"إن تردي واقع التنمية في العراق سببه الرئيس هو تغلغل الفساد المالي والإداري في مفاصل الدولة منذ عقود، والذي أخذ طابعاً مؤسساتياً بعد عام ٢٠٠٣ بفضل نظام المحاصصة الحزبية"، كما خلص التقرير الذي أصدره البنك الدولي في مايو ٢٠٢١ تحت عنوان "مراجعة الإنفاق العام للتنمية البشرية في العراق"، إلى أن "الأقتصاد العراقي يعاني منذ عقود من عدم الاستقرار السياسي وتقلب في أسعار النفط. ورغم ثروات البلاد، لا يزال الأقتصاد العراقي هشاً، خاصة في ظل شبكة المحسوبية والمحاصصة التي تستفيد من عوائد النفط، بدلاً من استخدامها في تحسين البنية التحتية وجودة التعليم" (مصدر ألكتروني، صحيفة الحرة الرئيسية، كيف تبخرت عوائد النفط، ٢٠٢٣). لذلك نرى أن أثر القطاع النفطي على نمو الأقتصاد العراقي لم يكن فعالاً وكبيراً في ظل الفساد ومع وجود مؤسسات الدولة غير الفعالة في أدائها، فإذا تم وضع خطط اقتصادية وسياسية للنمو الأقتصادي في العراق تحت حكم رشيد، والسيطرة على الفساد في القطاع النفطي فسوف ينمو هذا الأقتصاد بشكل منتظم، وهذا بحد ذاته يؤدي إلى تقدم الأقتصاد العراقي بشكل مؤثر وسيتغير وضع العراقيين بشكل كبير.

كما يجب ان ترتكز الخطط العراقية لنمو اقتصاده على قواعد متينة تعتمد على إقامة الصناعة النفطية الوطنية تحت رقابة الدولة، وهو اعتماد أسلوب الإستثمار المباشر في استغلال المصادر النفطية الوفيرة والمتاحة في البلاد، وكذلك حمايتها من الفساد، فبموجب هذا الأسلوب تتمكن شركة النفط الوطنية من كسر الاحتكار المستوحذ على الصناعة النفطية في العراق والحد من سيطرة الشركات على الأقتصاد الوطني، ومن نفوذها السياسي الناجم عن ذلك ومن خلال انفرادها بإدارة زمام رسم الخطط وتنفيذها لها في كل مراحل الصناعة النفطية ابتداء من مرحلة التحري وانتهاء بمرحلة التسويق، و تتمكن شركة النفط الوطنية العراقية من السيطرة على القطاع النفطي الوطني ومن ثم تستطيع أن تتخذ الوجهة التي تجعل من النفط محوراً رئيساً من محاور النمو الأقتصادي للعراق. لذا إن جل ما نريد الإشارة إليه من الآليات التي تؤدي إلى التقدم في القطاع النفطي هو تركيز الدولة العراقية على: -

١. مبدأ استقرار أسعار النفط والعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

يجب أن يكون هنالك مبدأ استقرار الأسعار للنفط وللعملات في العراق، حيث وضع اتفاق طهران وطرابلس في عام ١٩٧٠ حداً مؤقتاً للأزمة النفطية، ويمثل عقد هذا الاتفاق نجاحاً باهراً للبلدان المنتجة للنفط (مصدر سابق، الندوة العلمية العالمية، ص٩-١٠) ، لذا يجب أن يكون للعراق اتفاقات مبنية على مبدأ استقرار الأسعار مع الدول المجاورة ودول الخليج، لأن هذا الأمر يعدّ مشكلة كبيرة يعاني منها العراق إلى حد الآن.

٢. السعر المجزي للنفط.
إن الزيادة في الأسعار المعلنة للنفط، لديها تأثيرات مهمة على البلد، لذلك على الدولة النفطية استغلال مواردها في النمو الأقتصادي والأستثمارات غير النفطية قبل أن يستنزف ما لديها من احتياطي نفطي في أقصر مدة ممكنة. لذلك يجب على الدولة أن تدرك هذه الجوانب للقطاع النفطي.
٣. مبدأ التصرف الحر في الثروات النفطية من أجل تقدم العراق اقتصادياً دون تدخل جهات خارجية.
لدى كل دولة نفطية الحق في التصرف في ثرواتها النفطية، بشكل يؤدي إلى ازدهار البلد، حيث إن مبدأ التصرف الحر في الثروات الطبيعية تمت صياغته حسب قرارات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة (١٩٦٦- ١٩٦٢ / القرار رقم ٢٦٢٥)، وحسب مبدأ العدالة لحقوق الإنسان في ١٩٦٦، وحسب الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذلك حسب الـ(أوبك)، وأخيراً حسب ندوة الحق النفطي في مدينة الجزائر في نوفمبر ١٩٧١. كما تم وضع هذا المبدأ في الدستور العراق الذي أقر في عام ٢٠٠٥ بحيث يكون النفط ملكاً للشعب العراقي (الدستور العراقي، ٢٠٠٥، المادة ١١١)، ويجب في الوقت نفسه أن توزع الموارد النفطية توزيعاً نزيهاً وحسب الدستور وعدم تدخل الدول الأخرى فيها، وذلك حرصاً لتقدم اقتصاد العراق وسياسته. كما أن على العراق أيضاً عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول الأخرى، كما هو مبين في المادة الثامنة (٨) في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.
فنريد أن نشير إلى أن الأوضاع السياسية والمصالح الأجنبية تشكل في كثير من الأحيان عوائق أمام دور الإستثمار النفطي في نمو الأقتصاد العراقي، حيث يبين لنا الدكتور محمد جواد في كتابه (محاضرات في مشكلات التقدم الأقتصادي في العراق) أن استغلال ثروات العراق كان يمثل أول المصالح عند الدول الأجنبية (د.محمد جواد، ١٩٥٨، ص ٣،٤)، والتي كان من الممكن أن يكون لديها تأثير كبير على تقدم دولة العراق، وذلك لامتيازها بوفرة مواردها الطبيعية وموقعها الحساس والاستراتيجي. فحتى أن روسيا والصين هما كذلك تريدان التحكم بالنفط العراقي (مصدر ألكتروني، جزيرة نت،٢٠٢٣).
لذا نلاحظ أن العراق من خلال مؤسسته النفطية التي يجب أن تكون مستقلة في أدائها وأفعالها وقراراتها كشركة النفط الوطنية العراقية (سومو) يستطيع أن يؤثر على إستثمارات القطاع النفطي لتسير بالعراق نحو النمو الأقتصادي من خلال خطط مرسومة، وهذا هو السبب الكامن وراء تركيزنا في هذا البحث على أن وضع الخطط التي تؤسس لنمو الأقتصاد في القطاع النفطي يتيح للعراق أن يحقق نجاحاً ويحقق أهدافه الأساسية، وهذا يقودنا إلى أنه ستتحقق فرضية البحث التي افترضناها، حيث ذكرنا أنه (إذا تم وضع خطط اقتصادية وسياسية للنمو الأقتصادي في العراق، فسوف ينمو هذا الأقتصاد بشكل منتظم، وهذا بحد ذاته يؤدي إلى نمو الأقتصاد العراقي بشكل مؤثر وسيتغير وضع العراقيين إيجاباً بشكل كبير).
كما نلاحظ أن شركة النفط الوطنية العراقية، من خلال نهوضها بمسؤولياتها في خلق الصناعة النفطية الوطنية، ستلعب دوراً مهماً في خلق فرص العمل للمواطنين وتنشيط القطاعات الاقتصادية من خلال إنفاقاتها على مشاريع الإنتاج والخدمات، هذا فضلاً عن خلقها التدريجي لصناعات تقوم بإمداد الصناعة النفطية ببعض احتياجاتها من المستلزمات والمعدات والخدمات، الأمر الذي ينعكس أثره على عملية النمو الاقتصادي في العراق ومن ثم أثره على الاقتصاد العراقي من خلال الاستثمار في القطاع النفطي.
لذا نستنتج أن من شأن الاستثمار الوطني المباشر للنفط، هو اندماج هذه العمليات بقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، فتدفع عجلة النمو الاقتصادي في العراق أشواطاً سريعة إلى الأمام موفرة بذلك شروطاً ملائمة باتجاه تحقيق الاستقلال الاقتصادي الكامل للعراق ونموه. ويجب أن لا ننسى أن الاستثمار في القطاع النفطي في المستقبل ربما لا يكون مؤثراً على الاقتصاد العراقي، لأن النفط هو من الموارد الناضبة، لذا من الممكن في يوم من الأيام أن ينتهي هذا المورد، لذا يجب التفكير في إيجاد بديل مناسب يمكن أن يحل محل هذا المورد بحيث يمكنه الإسهام في نمو اقتصاد البلد، وذلك مثلما فعلت دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أقامت مشاريع استراتيجية بديلة عن النفط بحيث تكون كفيلة بنمو وتقدم اقتصادها، فيجب على العراق أن يخطط لمشاريع اقتصادية استراتيجية بديلة عن النفط يعتمد عليها في تنمية اقتصاده، وهذا ما سنبحثه في المحور الثالث من هذا البحث.

المبحث الثالث
النفط والبحث عن البدائل الكفيلة لنمو الاقتصاد العراقي

مثل النفط مورداً اقتصادياً مهماً على مر السنين لأنه كان مصدر طاقة كبيرة للدول الصناعية والمتقدمة، وكان له دور مهم في النمو الاقتصادي، وما يجب أن يؤخذ في الحسبان هو ألا يقتصر دور القطاع النفطي في نمو الاقتصاد العراقي على الوقت الحالي فحسب، وإنما يجب العمل ومواجهة التحديات من أجل أن تمتد آثار هذا الدور حتى بعد انتهائه ونضوبه.
عُنيت النظريات الاقتصادية على اختلافها بالنمو الاقتصادي، وذلك من كون النمو الاقتصادي يشكل أحد الشروط الأساسية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، ويعد من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات، ومن تلك النظريات الاقتصادية هي نظرية النمو الكلاسيكية، ونظرية النمو النيوكلاسيكية، ونظرية النمو الكينزية، ونظرية جوزيف شومبيتر، ونظرية مراحل النمو عند والت روستو، كما كان للاقتصادي الأمريكي كوزينتس دور مهم في هذا الجانب تمثل في كتاباته التي نشرها عن النمو الاقتصادي، حيث رأى أن الزيادات المستمرة في إنتاج الثروات المادية، والاستثمار في رأس مال البشري والمادي، وكذلك التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية، هي التي تمثل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي (مصدر إلكتروني، جلال خشيب، ٢٠٢٣).
لذلك فإن للنمو الاقتصادي التأثير البالغ في التقدم الاقتصادي لأي بلد، ويعمل العراق على تحويل الموارد النفطية إلى أصول ثابتة واستثمارها في تنمية القطاعات الاقتصادية، وذلك نظراً لعجز مصادر التمويل الوطنية الأخرى، فقد لعب النفط في الدول العربية ومنها العراق دوراً مهماً في النمو الاقتصادي. ولكن النمو الاقتصادي بوصفه عملية تستهدف الخروج من دائرة التخلف تستلزم تصحيح هيكل الاقتصاد وذلك بتنمية قطاعات الاقتصاد الوطنية الأخرى وزيادة أهميتها في الناتج القومي، لذا يجب العمل من أجل

تنويع الاقتصاد العراقي (مصدر سابق، قاسم إبراهيم سليمان، ١٩٨٦، ١٦٨)، الذي ظل يعتمد على النفط بوصفه المورد الوحيد الذي له تأثير في النمو الاقتصادي طوال الحقب الماضية وحتى يومنا هذا.

فيجب على الدولة العراقية إعادة النظر في دور القطاع النفطي في المستقبل لنمو اقتصاده وإيجاد بدائل استراتيجية عن النفط لأنه يمثل سلعة ناضبة ومنتهية لا محالة، وسوف يكون من الموارد النادرة مستقبلاً، لهذا السبب عملت بعض الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة التي نراها اليوم على إيجاد بدائل يكون لديها التأثير المهم والدور الفعال في المجال الاقتصادي ونموه، فركزت على تطوير قطاع السياحة والاستثمار فيه بشكل كبير وجاد. ويمكن للعراق ان يولي العناية الجدية بهذا القطاع، فهو يعدّ قطاعاً استراتيجياً يمكن الاعتماد عليه في النمو الاقتصادي للعراق، فكما هو معروف أن العراق هو موطن أقدم الشعوب والحضارات في التاريخ، فلا شك أن شهرته بوصفه بلاد ما بين النهرين ليست بغريبة على العالم جميعاً، فلديه مناطق سياحية كثيرة، ومناطق ومدن أثرية ودينية يمكن الاستثمار فيها وجعل القطاع السياحي بديلاً استراتيجياً عن النفط. هذا فضلاً عن قطاعات أخرى يمكن للعراق الاستثمار فيها كذلك، فكان من الواجب على الحكومة العراقية العمل من أجل البحث عن البدائل الاقتصادية وإيجادها والاستثمار فيها، بشكل يسهم في التأثير على النمو الاقتصادي.

ومن القطاعات المهمة الأخرى التي يمتلكها العراق ويمكن أن تمثل دور البديل الاستراتيجي للنفط هو قطاع الزراعة، الذي يعدّ من القطاعات المهمة في العراق إذا ما جرى العمل في تطويره من جميع النواحي، فالزراعة تعدّ أحد الأعمدة الأساسية التي يعتمد عليها كثير من الاقتصادات العالمية في انتعاش بلدانها وازدهارها ونمو اقتصاداتها، حيث إن الفقر في الأرجاء المختلفة من أنحاء العالم يرجع في معظم الأحوال إلى الدخول المنخفضة الناتجة عن الزراعة، ففي أفريقيا و آسيا حيث توجد فيهما معظم المناطق ذات الدخول الأكثر انخفاضا، إذ تبلغ نسبة من يعملون في الزراعة إلى مجموع السكان ٧٤٪ ، ٧٠٪ على التوالي، وبينما في أوربا وشمال أمريكا هما من المناطق التي تتميز بدخول مرتفعة، إذ تبلغ تلك النسبة ٣٣٪ ، ٢٠٪ على التوالي (نورمان س بوكانان، وأخرون، ١٩٥٢، ١-٩). فواجهت مجتمعات العالم الثالث مثل هذه المشاكل كثيراً، ولكن بمقدور العراق مواجهة المشاكل الزراعية والتغلب عليها، بشكل يمكن معه أن يشكل القطاع الزراعي أحد القطاعات الزراعية المهمة في المنطقة ككل.

إذن الاستمرار في عملية البحث عن البدائل في الوقت الحاضر هي بمثابة جرس إنذار للاقتصادات النفطية التي تسعى دولها لإيجاد مصادر أخرى أو بناء قاعدة إنتاجية متينة تحل محل النفط عند انخفاض أهميته الاقتصادية أو نضوب كميته، وعليه لابد أن تدرك الدول النفطية ومجتمعاتها مدى أهمية هذا الإنذار ومدى الخطورة التي ستصيب اقتصاداتها مستقبلاً في ظل انخفاض الأهمية الاقتصادية للنفط، نتيجة للتقدم التكنولوجي الباحث عن مصادر بديلة له، والسعي للنهوض وتجنب الخطورة المستقبلية، وإنقاذ المجتمعات في الوقت الراهن من شبح البطالة والفقر وغيرهما، لأن النفط في هذه البلدان كان السبب وراء نشوء هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في بعض الأحيان. لذا فإن للقطاع النفطي في نمو الاقتصاد العراقي دورين: الدور الأول هو عند وجود النفط في الوقت الحالي ويظهر أهميته في نمو الاقتصاد العراقي، وأما الدور الثاني فهو عندما ينقطع النفط في المستقبل وتتراجع أهميته في نمو الاقتصاد العراقي. ولتجنب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والخطورة المستقبلية يمكن تحديد بعض الآليات كبدائل عن النفط في هذا الصدد كما يلي: -

أولاً / العمل على بناء اقتصاد إنتاجي بعيد عن الاقتصاد النفطي، يكون قادراً على مواجهة التحديات المستقبلية والتخلص من المشاكل الحالية.

ثانياً / إنشاء صندوق سيادي توضع فيه العائدات النفطية وتؤخذ منه نسبة معينة للمالية العامة. وذلك لحماية الاقتصاد الإنتاجي من الآثار السلبية للعائدات النفطية.

ثالثاً / توفير بيئة استثمارية مناسبة تكون أساساً للتقدم نحو بناء اقتصاد إنتاجي، كتحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتسهيل الجهاز الإداري والضريبي وتأهيل الجهاز المصرفي لتمويل عملية بناء الاقتصاد الإنتاجي وتوفير البنية التحتية المطلوبة للانطلاق.

رابعاً / تحديد الدور المستقبلي للدولة وكيفية إسهامها في تشييد الاقتصاد الإنتاجي على أن يكون دورها إشرافياً وتوجيهياً وتطبيقياً يناط الدور للقطاع التكنولوجي والرقمي (مصدر إلكتروني، حامد عبد الحسين، ٢٠١٨).

كما أن النفط كان دائما مرتبطاً بقطاع الطاقة في الاقتصاد الوطني، والذي يتوقف على حجمه وإدارة موارده في حاضر البلد ومستقبله، هنا جاءت أهمية دور القطاع النفطي في نمو الاقتصاد، حتى بعد انقطاع النفط في الدول النفطية، فكان لا بد من البحث عن مصادر الطاقة البديلة، عندئذ نستطيع القول إنه من المؤمل إنجاز تقدم صناعي وعمراني جوهري وعلى نطاق واسع في البنى التحتية، والخدمات وتوسيع قدرات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء والارتقاء بمستويات التعليم والصحة في العراق. ولكن قبل ذلك يجب أن تكون هنالك خطط تؤدي إلى توسيع قدرات العراق اقتصاديا في البنى التحتية. فنستطيع تسمية مجموع التحولات النوعية المذكورة التي تصاحب النمو الاقتصادي والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلد معين بالتنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تقدم الاقتصاد، وهذه التقدمات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى باستطاعتها أن تمثل تطوراً اقتصاديا، لذلك نستطيع معرفة قياس أي تقدم اقتصادي من خلال مؤشر التنمية الاقتصادية، ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الفقر.

الاستنتاجات

١- إن أثر القطاع النفطي على نمو الاقتصاد العراقي في ظل الفساد يعتمد على الاستثمار في القطاع النفطي تحت حكم رشيد يقدر على النهوض بمؤسساتها بحيث تكون قادرة على إدارة مواردها النفطية بشكل شفاف ونزيه، حيث يرتبط القطاع النفطي بضعف النشاط الإنتاجي فضلاً عن مشكلات الوضع الأمني وارتباك الإدارات الحكومية التي تعاني من مشاكل متراكمة منذ ٢٠٠٣.

٢- إن دور الحكومة العراقية في القطاع النفطي لنمو اقتصاده سيكون صعباً لإن ذلك يتطلب إدارة حكومية قوية ومستقرة مع السيطرة على الفساد، وذلك حتى تقوى على تنفيذ خططها التنموية الاستثمارية التي تتناسب مع واقعها الحالي في القطاع النفطي العراقي، لذا تتطلب تنفيذ بعض المشاريع الفعالة في القطاع النفطي من الحكومة التدخل الحقيقي حتى تتحقق من فرص النجاح ونمو الاقتصاد العراقي بشكل مناسب، وهذا يعتمد على الخطط المدروسة للتنفيذ، وذلك ما يتفق مع فرضية الورقه البحثية. وكذلك يجب أن يكون التخطيط على أساس الخطط المدروسة وتنفيذها لنمو الاقتصاد العراقي من خلال القطاع النفطي وبهذا سوف يكون دور هذا القطاع فعالاً، لذا نكرر ونعيد أنه يجب أن تكون هذه الخطط تحت حكم رشيد ومع أخذ الإعتبارات الواقعية تجاه الفساد الأقتصادي والسياسي، لذا إذا تم تطبيق هذه الخطط ومتابعتها حتى مراحلها الأخيرة في التنفيذ فسوف ينمو اقتصاد العراق بشكل ملحوظ.

٣- يطمح العراق إلى تصدير أكثر من منتجات النفط، وتنويع أسواق البيع التي تتعامل معها، وتحديد أسعار مثالية للنفط، ولكن يجب منع البلدان الرأسمالية مثل الولايات المتحدة والدول القوية مثل روسيا والصين من استغلال حقول النفط الموجودة لديها في تخفيض أسعار النفط بحيث يمكنها من شرائه بأقل الأثمان، لذا يتطلب الوضع الحالي وجود استراتيجية للتنمية على المدى الطويل وأن يرفع العراق من نسبة استثماراته بمقدار يحقق أعلى نسبة من النمو لإن العراق بحاجة إلى التنمية. لذا يعد تطبيق هذه السياسة بحد ذاته خطة قوية تسهم في نمو الاقتصاد العراقي من خلال القطاع النفطي، وهذا الشيء يحقق فرضية البحث كذلك. فإن دور القطاع النفطي في نمو الاقتصاد العراقي يكون من خلال تطبيق سياستها الأقتصادية المدروسة للحفاظ على هذا القطاع، كما إن هذا القطاع بقي سائداً على هيكل الاقتصاد العراقي وبقي تأثيره على نمو الاقتصاد العراقي مستمراً إلى حد الآن.

٤- كان النفط دائما مرتبطاً بقطاع الطاقة في الاقتصاد الوطني، والذي يتوقف على حجمه وإدارة موارده في حاضر ومستقبل البلد، فلا بد من البحث عن مصادر الطاقة البديلة التي يمكن أن تحل محل النفط، فيسهم ذلك في تقدم الاقتصاد العراقي على المدى الطويل مستقبلاً. لذا يجب مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بقوة وخاصة في القطاع النفطي، مما سيؤدي ذلك في نمو الاقتصاد العراقي، ويجب كذلك تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على صادرات النفط الخام، وذلك من خلال تنويع هيكل الصادرات لصالح الصادرات غير النفطية مثل قطاعي الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى.

التوصيات

١- استغلال إمكانيات العراق النفطية للنمو الاقتصادي من خلال استثمار الأموال حسب ميزانية الدولة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق وبين أنواع المشاريع في كل قطاع، فسيكون ذلك بمثابة آلية فعالة لتنظيم الاقتصاد، ويمثل أملاً كبيراً للعراقيين في توزيع وارداتهم بشكل عادل، مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد العراقي وزيادة دور القطاع النفطي. لذا يجب الأخذ بنظر الاعتبار كل ما يتعلق بالتدابير الخارجية من أعداد رؤوس الأموال المستثمرة التي تبدو ضرورية أو مرغوبة لتحسين الإنتاج وزيادته، فنوصي بمساعدة المستثمرين في هذا الصدد.

٢- كما نوصي بوجود سياسة اقتصادية ومالية في استثمار القطاع النفطي يسهم في تقدم اقتصاد العراق، كما يجب تنفيذ الخطط الاقتصادية الفعالة لنمو الاقتصاد العراقي من خلال وضع القوانين، وكذلك إنشاء صناديق للعوائد النفطية واستثمارها في القطاعات الأخرى.

٣- تطبيق سياسات تنموية في القطاع النفطي، وان تضع الدولة خططاً من خلال مؤسساتها للحفاظ على سيادة الدولة من الفساد من خلال قوانينها وسياساتها وتحت حكم رشيد.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

❖ **الكتب**

١. أ،ي، أوسيبوف، التوسع الأقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في الأقطار العربية، ترجمة هاني خليل، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، ١٩٨٢.
٢. د. ماجد محمد خورشيد الداوودي، هموم الشعب العراقي، شركة ديوان للطباعة، بغداد، العراق،٢٠١٢.
٣. د. محمد جواد، محاضرات في مشكلات التقدم الأقتصادي، الجزء الأول، جامعة الدول العرابية، ١٩٥٨.
٤. الدستور العراقي ٢٠٠٥، المادة ١١١ (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات).
٥. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، وحسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، أردن، ٢٠١٣.
٦. م. كريم عبيس حسان العزاوي، دور الأستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي، مطبعة بغداد، ٢٠٠٢.
٧. محمد سلمان حسن، سياسة الإعمار الأقتصادي في العراق، مطبعة العالي، بغداد، ١٩٥٨.
٨. الندوة العلمية العالمية، النفط كسلاح، الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان، بغداد، ١٩٧٩.
٩. نورمان س بوكانان، هوارد س، إليس، ترجمة محكود فتحي عمر و إبراهيم لطفي عمر، وسائل النمو الأقتصادي ، الكتاب الثاني ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.

❖ **الرسائل والبحوثات**

١. عطوف عبد المهيمن سليمان البارزاني، أثر الصادرات النفطية في النمو الأقتصادي للعراق خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٩) وإنعكاساته على إقتصاد إقليم كوردستان، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، ٢٠١٢.
٢. قاسم إبراهيم سليمان، دور القطاع النفطي في النمو الأقتصادي في العراق من ١٩٧٢-١٩٨٣، دراسة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد لنيل شهادة الماجستير،١٩٨٦، بغداد، العراق.
٣. كيلان أحمد جميل، تحليل أثر العوائد النفطية في النمو الأقتصادي من خلال بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩، دراسة مقدمة إلى مجلس كلية الإداره والاقتصاد جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، ٢٠٢٢.
٤. نجيبة إبراهيم أحمد، تحليل النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ وفقا لنموذج البروفيسور ديفيد إيستن، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسية جامعة صلاح الدين، أربيل وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، مطبعة الجامعه، أربيل، العراق، ٢٠١١.

❖ **المصادر الإلكترونية**

١. أندبندنت عربية ووكلات، ست تحديات صعبة تخنق صناعة النفط في العراق / أزمات الفساد وغياب الإصلاحات والتكنولوجيا تضغط بشدة على الإنتاج، مقالة نشرف في ١٧ أبريل ٢٠٢٣ على صفحة الإنترنيت من خلال رابط: https://www.independentarabia.com آخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٣/٠٥/١٠.
٢. الجزيرة نت، النمو الأقتصادي، مقال منشور في ٢٠٠٨/٤/٦ على صفحتهم الرئيسية على الرابط التالي: - https://www.aljazeera.net/encyclopedia آخر زيارة لهذه الموقع كانت في ٢٠٢٣/١١/٢٣.
٣. الجزيرة نت، هل تتحكم روسيا والصين بالهلال النفط العراقي، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٧ على الموقع الجزيرة على الرابط التالي: - https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/11/17 آخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٣/١١/٢٥.
٤. جلال خشيب، النمو الأقتصادي مفاهيم ونظريات، ورقة بحثية إلكترونية منشورة على الصفحة الرئيسية للكتب الإسلامية على الرابط التالي: - https://ketabonline.com/ar/books/97730/read?part=1&page=2 آخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٣/١١/٢٥.
٥. حامد عبد الحسين الجبوري، البحث عن البدائل إنزار للاقتصاديات النفطية، مصدر إلكتروني، مقالة منشورة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٠٤ على: - http://fcdrs.com/economical/1177 آخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٣/١١/٢٤.
٦. د. رجاء خضير عبود الربيعي، الصناعة النفطية في العراق وأفاقها المستقبلية، جامعة بابل، العراق، بحث إلكتروني منشور على الرابط التالي: https://www.uobabylon.edu.iq › economy9_3 آخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٣/١١/٢٣.
٧. مصدر إلكتروني، صحيفة الحرة الرئيسية، كيف تبخرت عوائد النفط، تقرير إعدّ من قبل كريم جواد، معاذ فريحات في ٢٠٢١. على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/shorthand-story/91/%D8%AA%D8%A8%D8%AE%D8%B1%D8%AA- آخر زيارة لها كانت في ٢٠٢٤/١٠/١٦

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

❖ **Books**

1- A, Y, Osipov, The Economic Expansion of the United States of America in the Arab Countries, translated by Hani Khalil, publications of the Ministry of Culture and National Guidance, Damascus, Syria, 1982.
2- D. Majid Muhammad Khurshid Al-Daoudi, Concerns of the Iraqi People, Diwan Printing Company, Baghdad, Iraq, 2012.
3- D. Muhammad Jawad, Lectures on the Problems of Economic Progress, Part One, Arab League, 1958.
4- International Scientific Symposium, Oil as a Weapon, National House for Publishing, Distribution and Advertising, Baghdad, 1979.
5- Iraqi Constitution 2005, Article 111 (Oil and gas are the property of all the Iraqi people in all regions and governorates).
6- Kamel Allawi Kazem Al-Fatlawi, and Hussein Latif Kazem Al-Waidi, Principles of Economics, Safaa Printing and Publishing House, Amman, Jordan, 2013.
7- M. Karim Abis Hassan Al-Azzawi, The Role of Foreign Investment in the Iraqi Economy, Baghdad Press, 2002.
8- Muhammad Salman Hassan, Economic Reconstruction Policy in Iraq, Al-Aali Press, Baghdad, 1958.
9- Norman S. Buchanan, Howard S. Ellis, translated by Mahkoud Fathi Omar and Ibrahim Lutfi Omar, Means of Economic Growth, Book Two, Egyptian Nahda Library, 1952.

❖ **Theses and research**

1- Atouf Abdul Muhaymin Suleiman Barzani, the impact of oil exports on the economic growth of Iraq during the period (1970-2009) and its repercussions on the economy of the Kurdistan Region, a thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, Saladin University, Erbil, Iraq, 2012.
2- Kilan Ahmed Jameel, Analysis of the impact of oil revenues on economic growth through some macroeconomic variables in Iraq for the period 1990 to 2019, a study submitted to the Council of the College of Administration and Economics, Saladin University, Erbil, Iraq, 2022.
3- Najiba Ibrahim Ahmed, Analysis of the Iraqi Political System after 2003 According to the Model of Professor David Easton, a thesis submitted to the Council of the Faculty of Law and Politics, Saladin University, Erbil, which is part of the requirements for obtaining a Master's degree in Political Science, University Press, Erbil, Iraq, 2011.
4- Qasim Ibrahim Suleiman, The role of the oil sector in economic growth in Iraq from 1972-1983, a study submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Baghdad to obtain a master's degree, 1986, Baghdad, Iraq.

❖ **Electronic sources**

1- Al Jazeera Net, Do Russia and China control the Iraqi Oil Crescent? An article published on 11/17/2023 on the Al Jazeera website at the following link: https://www.aljazeera.net/ebusiness/11/17/2023. The last visit to it was On 11/25/2023.
2- Al Jazeera Net, Economic Growth, an article published on 4/6/2008 on their home page at the following link: https://www.aljazeera.net/encyclopedia. The last visit to this site was on 11/23/2023.
3- D. Raja Khudair Abboud Al-Rubaie, The oil industry in Iraq and its future prospects, University of Babylon, Iraq, electronic research published at the following link: https://www.uobabylon.edu.iq › economy9_3. Last visit was on 11/23/2023.
4- Electronic source, the main newspaper Al Hurra, How did oil revenues evaporate, a report prepared by Karim Jawad and Moaz Freihat in 2021. At the following link: https://www.alhurra.com/shorthand-story/91/%D8%AA%D8%A8%D8%AE%D8%B1%D8%AA Her last visit was on 10/16/2024.
5- Hamid Abdel Hussein Al-Jubouri, Searching for Alternatives, Anzar for Oil Economics, electronic source, article published on 12/04/2018 at: http://fcdrs.com/economical/1177, last visited on 11/24/2023.
6- Independent Arabia and Agencies, Six difficult challenges suffocating the oil industry in Iraq / Corruption crises and the absence of reforms and technology are putting severe pressure on production, an article by Nashraf on April 17, 2023 on the Internet page through the link: https://www.independentarabia.com, last visit. It was 05/10/2023.
7- Jalal Khashib, Economic Growth, Concepts and Theories, an electronic research paper published on the main page of Islamic books at the following link: https://ketabonline.com/ar/books/97730/read?part=1&page=2. The last visit was in 11/25/2023.